



نص الرسالة التي بعث بها جلالة الملك الحسن الثاني إلى السيد طانط الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بشأن سباق التسلح بشمال إفريقيا

الحمد لله ولايدوم الا ملكه

من الحسن الثاني ملك المملكة المغربية
الى سعادة السيد طانط الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة

صاحب السعادة:

يطيب لنا أن نعرب لسعادتكم من جديد عن ارتياحنا للمحادثات التي أجريناها معكم بمناسبة زيارتنا الأخيرة للأمم المتحدة، هذه المحادثات التي تناولت مختلف المشاكل العالمية بصفة عامة وما يشغل بال المغرب بصفة خاصة، وقد أطلعنا سعادتكم أثناءها على تطور العلاقات بين بلدنا وبين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وأعربنا عن وجهة نظرنا حول ما أصبحت الدوائر الدبلوماسية تطلق عليه اليوم مشكل التسابق نحو التسلح بإفريقيا الشمالية وبالأخص بين المغرب والجزائر.

والواقع ان هذه الوضعية تنطوي على حقائق لا يمكن إخفاء خطورتها وهي لهذا تقلق بال بلادنا إلى حد بعيد و نظراً لأهمية هذا المشكل ارتأينا أن نعرضه على سعادتكم بصفة أكثر تفصيلاً وتوسعاً مع زيادة بعض العناصر التي نراها ضرورية ومفيدة لتتيمم محادثاتنا في هذا الموضوع.

لقد عملنا في علاقاتنا الدولية وبصفة مستمرة على أن نتجنب مبدئياً كل ما من شأنه أن يزيد في حدة الخلافات التي تحدث بيننا وبين بعض الدول، ولقد جعلنا من هذه المبادئ خطة لعملنا كما أنها تنير طريقنا في جميع التزاماتنا الدولية.

ولهذا كان لزاماً علينا أن نتجنب اليوم مبدئياً كما بدأ بالأمس اللجوء إلى وسائل العنف لتأييد الحق مهما كانت مشروعيته أو لانتهاء مشكل مهما كانت خطورته.

وإن واجبنا أن نؤكد لكم أن النزاع القائم بشأن الحدود بين الجزائر والمغرب أمر واقع لا يمكن لأحد أن يجادل فيه، وباعتبارنا ملكاً مؤتمناً على حقوق بلاده فإننا نتحمل شخصياً مسؤوليات جسيمة لا يمكن لأي أحد أن يتجاهلها، غير أننا مازلنا مقتنعين بإمكانية البحث عن طريق التفاوض والمناقشة الصريحة والادلاء بالحجة المعتمدة لاثبات الحق.

ومع الأسف نلاحظ أن هذه المبادرات التي مافتنا نتقدم بها تمهيداً لحل المشكل لم تأت بالنتائج المرجوة زيادة على كون حقنا مازال يتجاهل ويرفض، واننا نشاهد أسلحة تندفق على الجزائر تعرف أهميتها كمأ وكيفا



جميع الأوساط الدبلوماسية، الأمر الذي يجعلنا نشعر بالقلق على أمن هذه المنطقة وسلامتها.

إنكم تعلمون يا صاحب السعادة الإيمان القوي الذي ما فتئت بلادنا تساند به جهود الهيئة الأمية قصد القضاء على تقوية الجهاز العسكري أو التخفيف من حدته في العالم وجعل حد للتسابق نحو التسليح في بعض المناطق التي يلاحظ فيها توتر مقلق بصفة خاصة.

وإذا كانت ارادتنا تنجّه للقضاء على كل توتر بمختلف الجهات فلا يمكننا أن نقبله في هذه المنطقة، خصوصاً وأنها تضم أمماً وشعوباً يجمع بينها تاريخ طويل وكفاح مشترك وروابط متنت أو اصرها فاصبحت شعوبنا بسبب ذلك تطمح لنفس الأهداف، هذا وبما أن بلادنا اختارت بمحض ارادتها سياسة عدم الانحياز وارتأت في هذا الاختيار الرشيد سياسة تتفق ومصالح الشعوب التي هي في طريق النمو فمن المنطق أن تتبعد عن كل ما من شأنه أن يخالف هذا المبدأ أو يخلق جواً من عدم الثقة أو يزيد في توتر العلاقات بين البلدين.

واخلاصاً لهذه المبادئ الموضوعية على كاهلنا واعتباراً للالتزامات الوطنية خضنا معركة شاملة لاستغلال مواردنا للحصول على تقدم شعبنا وازدهاره.

وانكم تعلمون أن تحقيق مثل هذه الأهداف ليس بالأمر الهين، وقد صرفنا لأجله طاقاتنا البشرية والمادية، وجميع المساعدات التي نحصل عليها من المؤسسات الدولية والدول الصديقة كما أننا كيفنا لذلك تنظيماتنا الدستورية والادارية رعياً لهذا الاختيار الذي أعطيناه الأسبقية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والذي نصرف الآن لتحقيقه جميع مجهوداتنا.

ولأجل هذه الاعتبارات يصبح اقتناعنا هذا حقيقة سياسية نود أن يكون مبدأ نزع السلاح معمولاً به في المنطقة التي توجد بها بلادنا، لذا نقترح على سعادتكم أحداث لجنة تحت اشراف الأمم المتحدة يعهد إليها بمهمة مزدوجة:

أولاً: أن توصي كلا من الجزائر والمغرب بالتنازل عن الزيادة في القوات المسلحة لتجنب أخطار التسابق نحو التسليح بافريقيا الشمالية.

ثانياً: أن تقوم في عين المكان وبجميع الوسائل الصالحة لمراقبة السلاح الذي يتوفر عليه المغرب والجزائر كما وكيفاً وتحديد القدر الضروري لكل منهما للمحافظة على الأمن الداخلي.

وإننا نعتقد أن كلا من الجزائر والمغرب سيرهنان عن حكمة بالغة بموافقتهم على هذا الاقتراح، والمغرب من جهته مستعد تمام الاستعداد لاستقبال هذه اللجنة والتعاون معها بدون تحفظ قصد القيام بمهمتها في مراقبة التسليح وتقدير حده الضروري وفي ذلك دليل على حسن نيتنا وسلامة طويتنا وتعبير عن نياتنا السلمية.

وإننا سنكون جد ممنونين لسعادتكم إذا تفضلتم بدراسة هذا المقترح بما يستحقه من عناية راجين منكم أن تتأكدوا من صدق عزمنا على العمل يداً في يد مع المنظمة الأمية وذلك في جميع الظروف والأحوال.

إن هدفنا الذي تسعى إليه بلادنا هو تحقيق السلم الذي نود أن نعم أسسه وتدعم بفضل التعاون السلمي، وإننا لنأى على أنفسنا كيفما كانت الأحوال أن نأخذ المبادرة إلى اللجوء إلى استعمال القوة أو أن نبارى مع غيرنا في التسابق نحو التسليح وأخذ العدة للحرب.



إن المغرب يشهد على نفسه باحترامه لهذا الوعد أمام هيئة الأمم المتحدة ويجدد التأكيد على عزمه في أن يصرف كل جهوده وجميع امكانياته لأجل توفير وسائل الرخاء لشعبه وهو يرى أنه يمكن اعتبار هذا الاختيار مساهمة منه في تعميم الرخاء والاستقرار الدولي وأمن جميع الشعوب التي تؤمن مخلصه بمبادئ الأمم المتحدة وبالتعايش السلمي والتعاون الدولي.

وتفضلوا سعادة الأمين العام بقبول عبارات التقدير والاحترام.

حرر بالقصر الملكي بالرباط في 18 ذي القعدة عام 1386 الموافق 28 يراير سنة 1967.

الحسن الثاني
ملك المملكة المغربية